The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 3, Issue 1, January - March 2025
Page No: 211-241
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.71 ISI 2024: 0.696

أثر التدفقات النقدية على كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية للفترة من 2006-2015

علي مفتاح غيث الزوالي[1*]، سهام صبحي عبدالله أبودينة [2]
[1] قسم التمويل والمصارف، كلية المحاسبة، جامعة غريان، غريان، ليبيا
[2] قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة، جامعة غريان، غريان، ليبيا

The Impact of Cash Flows in The Islamic Banks Efficiency: An Analytical Study on Islamic Banks for The Period From 2006-2015

Ali Moftah Ali G. Zawali[1*], Shame Subhi A. Abu Deenah[2]
[1]Department of Finance and Banking, Faculty of Accounting, Gharyan University, Gharyan, Libya
[2]Department of Economy, Faculty of Accounting, Gharyan University, Gharyan, Libya

* Corresponding author amagz74@yahoo.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-01-17 تاريخ القبول: 2025-03-10 تاريخ النشر: 2025-03-26

الملخص

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التدفقات النقدية في كفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال قياس أثر صافي التدفقات النقدية لكل من الأنشطة الرئيسية (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) في كفاءة المصارف الإسلامية، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي، ومصرف قطر الإسلامي)، وغطت الدراسة فترة زمنية قدرها عشر سنوات من 2006 ولغاية 2015. وقد خلصت الدراسة إلى وجود الأثر المعنوي لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) على كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح، وكان الأثر المعنوي الأبرز يظهر عند صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا ما يؤكد أهمية الأنشطة التشغيلية. وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية التي تحقق تدفقات نقدية تشغيلية سالبة بتحديد الأسباب التي تعيق عملية توليد نقد من الأنشطة التشغيلية لتفادي الوقوع في نقص السيولة في المستقبل وتجنب العسر المالي مع التركيز على الانشطة التشغيلية في المصارف وربط التدفقات النقدية المتعلقة بها بالالتزامات لتجنب المخاطر الائتمانية ولضمان كفاءة استغلال مصادر التمويل المتاحة، وكذلك أوصت الدراسة باتباع سياسات توزيع أرباح مرنة وذلك من خلال ربط توزيعات الأرباح بزيادة الكفاءة التشغيلية للمصارف.

الكلمات المفتاحية: التدفقات النقدية، الكفاءة التشغيلية، المصارف الإسلامية، الأنشطة التمويلية، كفاءة التكاليف.

Abstract

The study aimed at determining the impact of cash flows in the Islamic banks efficiency by measuring the impact of net cash flows from each of the major activities (operating, investing and financing activities) in Islamic banks efficiency, in addition to measuring the impact of the liquidity ratio and profitability ratio of operating cash flows on the efficiency of Islamic banks. The study sample consists of 4 Islamic banks (Jordan Islamic Bank, Kuwait Finance House, Al Rajihi Bank, Qatar Islamic Bank). The study period is for 10 years from 2006 to 2015. For the purpose of achieving the study objectives, the cash flows from the major activities (operating, investing and financing activities), liquidity ratio and

profitability ratio were selected as independent variables to study its impact on the efficiency of Islamic banks as dependent variable measured by the costs efficiency and profits efficiency, taking into account the size of the bank as control variable measured by the rate of change of total assets. The study concludes that there is a significant effect of net cash flows from the major activities (operating, investing and financing activities) on the costs efficiency and profits efficiency, the most significant impact was from the net cash flows from operational activities, which underlines the importance of operational activities. The study also shows that there is an impact of net cash flows from the operating activities to total liabilities on the cost's efficiency and profits efficiency, while there is no significant impact of net cash flows from the operating activities to dividends on banks efficiency. The study also shows that there is an impact of net cash flows from the operating activities to net annual profits and net cash flows from the operating activities to total assets on the profit's efficiency, while there is no significant impact on costs efficiency. The study recommends that the banks that achieve negative operating cash flows should identify the reasons that hamper the process of generating cash from operating activities in order to avoid a shortage of liquidity in the future and avoid insolvency, with a focus on operational activities of banks and linking their cash flows with liabilities to avoid credit risk and to ensure efficient utilization of available funding sources. The study also recommends following flexible dividends policies by linking the dividends with the operational efficiency of banks, in addition, periodic comparison of growth in bank assets and available resources, and the bank ability to generate funds from operational activities, in order to evaluate the bank ability to utilize the available resources to support its operating activities.

Keywords: Cash Flows, Operational Efficiency, Islamic Banks, Financing Activities, Cost Efficiency.

مقدمة:

لقد شهد العمل المصرفي الإسلامي تطورات كبيرة وانتشاراً واسعاً محلياً ودولياً، فقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على مسايرة الحياة الاقتصادية المعاصرة حيث تتنوع وتعدد أنشطة المصارف الإسلامية فإلى جانب تقديمها الخدمات المصرفية فإنها تقوم بدور تنموي هام في المجتمع من خلال أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامي، ومما لا شك فيه أن هذه الأنشطة تتطلب أموالاً نقدية، ويتوقف نجاح المصارف في إدارة أعمالها ونشاطاتها المصرفية على نجاحها في إدارة الأصول النقدية لديها، وهذا ما يلقي مسئولية على إدارة المصرف الإسلامي بأن توازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفق خطط الاستثمار وطبقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، فالنقد يشكل محور العمل الأساسي في المصارف.

ونظراً لأهمية التدفقات النقدية فقد أصبحت محل اهتمام إدارة المصارف الإسلامية فهي تمكن مستخدمي البيانات المالية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ايجابية من التشغيل ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات أرباح الأسهم، إلى جانب كونها أسلوباً مهماً من أساليب التحليل المالي تستخدم في تقييم أداء إدارة الوحدة الاقتصادية.

وتكتسب التدفقات النقدية في المصارف أهمية خاصة بالمقارنة مع المنظمات الأخرى بسبب طبيعة الودائع والحسابات الاستثمارية وعوائدها والتي ترد إلى المصرف بصورة غير منتظمة يصعب معها التوقع والتنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال داخل وخارج الصرف، كما أن طبيعة التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يترتب عليها من فائض أو عجز – وهذا أمر غير مرغوب فيه – ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية تولي التدفقات النقدية اهمية بالغة.

مشكلة الدراسة:

إزاء التطورات الإقليمية والدولية التي شهدها العمل المصرفي يزداد الاهتمام بكفاءة أداء هذا القطاع، حيث يحتل موضوع الكفاءة في المصارف الإسلامية موقعاً مهماً، فقد أصبحت المصارف الإسلامية في وضع يحتم عليها أن تركز على قياس كفاءة أدائها في مختلف المستويات كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها والقدرة على المنافسة، وتمثل التدفقات النقدية أهمية بالغة في القطاع المصرفي أكثر من باقي القطاعات كونها تمثل مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، فهي تلعب دوراً كبيراً في نجاح المصارف واستمراريتها على المدى الطويل، وأن نجاح أي مصرف في إدارة تدفقاته النقدية بشكل سليم يسهم في زيادة ربحيته ويزيد من فرص نموه وبقاءه وبالتالي تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ومن هذا المنطلق ظهرت مشكلة الدراسة والتي تمحورت في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر صافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية؟

ويتفرع على هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

س1/ ما أثر صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح) عينة الدراسة؟

س2/ ما أثر صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح) عينة الدراسة؟

س3/ ما أثر صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح) عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر صافي التدفقات النقدية لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية عينة الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح) عينة الدراسة. ومنها نشتق الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح) عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح) عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح) عينة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فمع إنتشار وتطور العمل المصرفي الإسلامي وخاصة في السنوات الأخيرة وبعد تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية والمنافسة الشديدة من قبل المصارف التقليدية، فقد برزت الحاجة إلى زيادة الإهتمام بكفاءة أداء هذا القطاع وتحتل التدفقات النقدية أهمية خاصة في المصارف الإسلامية حيث تكون التدفقات من وإلى المصرف ضخمة مقارنة مع رأس المال اضافة إلى صعوبة التوقع والتنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال داخل وخارج المصرف، ومن هنا تبرز أهمية دراسة وتشخيص الواقع الحالي للتدفقات النقدية ودراسة أثارها في كفاءة المصارف الإسلامية.

أنموذج الدراسة:

الشكل (1): أنموذج الدراسة[1].

1- المصدر: من إعداد الباحثان.

وقد استند الباحثان في تصميم أنموذج الدراسة على الدراسات التالية:
دراسة بورقبة (2014)[2] ، دراسة الدغامين(2009)[3] ، دراسة العطعوط والظاهر(2010)[4] ، دراسة (Maudos, J. and Pastor, J.M., 2001)[5] ، دراسة (Verbrugge&Others , 1999)[6].
وقد تم تطوير أنموذج الدراسة بما يتلاءم مع طبيعة متغيرات الدراسة.

منهجية الدراسة:

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معرفة أثر التدفقات النقدية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح).

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف العربية الإسلامية وعددها (79) مصرفاً خلال الفترة (2006 - 2015)، اما عينة الدراسه فقد ضمت (4) مصارف إسلامية موزعة على عدة دول عربية بواقع مصرف لكل دولة (بيت التمويل الكويتي، والبنك الإسلامي الأردني، ومصرف الراجحي، ومصرف قطر الإسلامي) بحيث تتوافر في هذه المصارف التي تم اختيارها الشروط الإحصائية من طول السلسلة الزمنية، بالإضافة إلى ريادة هذه المصارف واحتلالها للمراكز الأولى من حيث حجم القيمة السوقية[7]، وكذلك للتجربة العريقة والخبرة الطويلة لهذه المصارف في العمل المصرفي الإسلامي سواء على مستوى صيغ التمويل أو الخدمات المصرفية أو استخدام التكنولوجيا الحديثة.

حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمنية: الحدود الزمنية لفترة الدراسة تمتد من عام 2006م إلى عام 2015م.
ب- الحدود المكانية: ستكون الدراسة على عينة مختارة من المصارف الإسلامية بدول الخليج العربي والأردن (بيت التمويل الكويتي، والبنك الإسلامي الأردني، ومصرف الراجحي، ومصرف قطر الإسلامي).
ج-الحدود العلمية: إن هذه الدراسة ستركز على أثر التدفقات النقدية في كفاءة المصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

- حمزة وبشير (2010م)[8]:

هدفت الدراسة إلى: معرفة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وربحية المؤسسة.

2- بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق.
3- الدغامين، حذيفة زياد خليل(2009م). أثر المضمون المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية على مؤشرات الربحية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة.
4- العطعوط و الظاهر، سامح مؤيد ومفيد (2010م). أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للأسهم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 21.
5- Maudos, J. and Pastor, J.M(2001). Cost and Profit efficiency in banking: an international comparison of Europe, Japan and the USA.
6 -Verbrugge&Others (1999). State Ownership and The Financial Performance of Privatized Banks: An EmpirIcal Analysis, State Ownership and The Financial Performance of Privatized Banks: An Empirical Analysis, Presented at the World Bank/Federal Reserve Bank of Dallas Conference on Banking Privatization, Washington, DC, March 15th & 16th.
7- الموقع الالكتروني لمجلة أريبيان بزنس:
http://arabic.arabianbusiness.com/business/banking/2008/oct/28/12175/
8- حمزة وبشير، بن خليفة وبن عيشي (2010م). دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة: أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلاً عن القوائم المالية الأخرى ولا تكون مفيدة بمعزل عنها، وأن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم سيولة وربحية المؤسسة بالاضافة إلى السياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلاً.

- جعدي (2014م) [9]:

هدفت الدراسة إلى: توضيح المقصود بالكفاءة التشغيلية (الكفاءة-X) ومكوناتها ومحدداتها وطرق قياسها، بالاضافة إلى تقدير دالة التكاليف لعينة من المصارف العاملة في الجزائر لمعرفة كفاءتها وتقدير مرونة الاحلال ومرونة الطلب السعرية لمدخلات المصارف محل الدراسة.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة: تعتبر المصارف صغيرة الحجم أكثر ربحية وإنتاجية وأقل مخاطرة وأكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها من المصارف كبيرة الحجم.

- خمقاني(2014م)[10]:

هدفت الدراسة إلى: ابراز كفاءة وفاعلية أسلوب نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس الكفاءة المصرفية، بالاضافة إلى التعرف على مستوى الكفاءة في المصرف التجاري الجزائري، وكذلك المقارنة بين مصرف وطني عام ومصرف إسلامي وأخر أجنبي من حيث الكفاءة ومعرفة الأسباب.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة: أن المصارف التجارية الجزائرية تتمتع بالكفاءة المصرفية التي تعكس قدرتها على تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة، وذلك من خلال مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية.

- حميدي (2014م)[11]:

هدفت الدراسة إلى: توضيح أهمية استخدام مقاييس التدفقات النقدية المنسوبة إلى بعض بنود القوائم المالية، وبيان أثر تلك التدفقات على قيمة الشركة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة: بشكل اجمالي ثبوت أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة.

- شياد(2014م)[12]:

هدفت الدراسة إلى: تقدير وقياس كفاءة المصارف الإسلامية وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة: إن مستويات الكفاءة للمصارف الإسلامية مرتفعة بشكل عام، كما أظهرت النتائج أن من اهم العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الإسلامية حجم المصرف، ومعدل العائد على الأصول ومعدل التضخم.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

- **دراسة (Verbrugge&Others , 1999)[13] .**

هدفت الدراسة إلى: دراسة الأداء المالي لمجموعة من المصارف التي تم خصخصتها وذلك قبل ثلاث سنوات من الخصخصة وبعدها، وذلك من خلال معرفة أثر خصخصة هذة المصارف عن طريق الاكتتاب العام للأسهم على الأداء المالي.

9- جعدي، شريفة(2014م). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قصدي مرباح – ورقلة.

10- خمقاني، ياسمينة(2014م). قياس الكفاءة المصرفية باستخدم نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية (2007-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – وقلة -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

11- حميدي، كرارسليم عبدالزهر(2014م). أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7.

12- شياد، فيصل(2014م). العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الإسلامية نموذج غير معلمي، مجلة الاداري، معهد الإدارة العامة، العدد 138.

13 -Verbrugge & Others (1999). State Ownership and The Financial Performance of Privatized Banks: An EmpirIcal Analysis, State Ownership and The Financial Performance of Privatized Banks: An Empirical Analysis, Presented at the World Bank/Federal Reserve Bank of Dallas Conference on Banking Privatization, Washington, DC, March 15th & 16th.

- **دراسة (Maudos and Pastor, 2001)[14] .**

هدفت الدراسة إلى: تحليل ومقارنة نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل في قطاع المصارف لكل من أوروبا واليابان والولايات المتحدة الامريكية للفترة من سنة 1984-1995.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة: أن متوسط كفاءة التكاليف في المصارف الأوروبية والامريكية أعلى من متوسط كفاءة التكاليف في المصارف اليابانية، وان المصارف في هذه البلدان الثلاثة مجتمعة قد سجلت انخفاضاً واضحاً في معدل التكاليف مند بداية التسعينيات، كما تبين أن كفاءة التكلفة شهدت استقراراً أكبر من كفاءة الربح.

- **دراسة (Nasir, Abdullah, 2004)[15] .**

هدفت الدراسة إلى: المقارنة بين كلاً من المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق والمعلومات التي يوفرها الأساس النقدي من التدفقات النقدية في تقييم أداء المنشأة الماليزية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة: أن قائمة التدفقات النقدية قائمة مستقلة ولكنها مكملة لقائمة الدخل عند تقييم أداء المنشأة، أن قائمة الدخل وحدها غير قادرة على تقديم معلومات متعلقة بالنشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية.

- **دراسة (Chotkunakitti, 2005)[16] .**

هدفت الدراسة إلى: ايجاد العلاقة بين التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية وفق أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة المسجلة في السوق المالية التايلندية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة: أن التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى وجود عوامل خارجية أثرت في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مثل الأزمة الاقتصادية الأسيوية.

- **دراسة (Eisdorfer, 2007)[17] .**

هدفت الدراسة إلى: بيان أهمية معلومات التدفقات النقدية للمنشأت التي تعاني من عسر أو ضيق مالي، وذلك لعينة مكونة من الشركات التي أفلست خلال الفترة 1953-2001، وكانت مدرجة في سوق ناسداك على الأقل لمدة عشر سنوات، كما هدفت إلى قياس تأثير كل من معلومات التدفقات النقدية والعوائد المتوقعة على الافلاس الفعلي.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة: أن معلومات التدفقات النقدية تعتبر مهمة في حالة العسر المالي، بينما معلومات العوائد المستقبلية تعتبر أقل أهمية، وتوصلت أيضاً إلى أن معلومات التدفقات النقدية ذات أهمية قبل تاريخ الإفلاس.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية التدفقات النقدية

المطلب الأول: تعريف التدفقات النقدية:

التدفقات النقدية مصطلح مركب من كلمتين هما: التدفق، والنقدية، لذا فإنه يفضل التعريف بهما قبل التعريف بالتدفقات النقدية.

14- -Maudos, J. and Pastor, J.M., (2001). Cost and Profit efficiency in banking: an international comparison of Europe, Japan and the USA, 8, 383-387.

15- Nasir, Ali and Abdullah, Shamsul. (2004). Information Provided by Cash Flow Measures in Determining Firms Performance: Malaysian Evidence, American Jounal of Applied Science, Volume 1 No 2.

16- Chotkunakitti, Porntip. (2005). Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies, in partial fulfillment of the degree of Doctor of Business Administration, Southem Cross University, Australia.

17- Eisdorfer, Assaf (2007). The Importance of cash flow News for Financially Distressed Firms, Financial Management, Autumn 2007.

التدفق لغةً: جاء في مختار الصحاح: "د ف ق: دَفَقَ الماء صبه وبابه نصر فهو ماء دافِقٌ أي مدفوق كسر كاتم أي مكتوم والانْدِفَاقُ الانصباب والتَّدَفُّقُ التصبب وجاء القوم دُفْقَةً واحدة بالضم أي جاءوا بمرة واحدة"[18].

النقدية لغةً: جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة أن: " نَقْديَّة [مفرد]: اسم مؤنَّث منسوب إلى نَقْد، نَقْد [مفرد]: وجمعها نُقُود: عملة الدَّولة من الذَّهب أو الفضَّة أو غيرهما من المعادن النفيسة أو الورق. نَقْديّ [مفرد]: اسم منسوب إلى نَقْد. المعروض النَّقْديّ: وصف لقيمة الأوراق النقديَّة والعملات المعدنيَّة المتداولة بما في ذلك الودائع المصرفيَّة للقطاع الخاصّ، وبشكل عامّ يُعدّ ارتفاع المعروض النقديّ مؤشِّرًا سلبيًّا لآفاق معدّلات التضخُّم المستقبليَّة"[19].

التدفق النقدي اصطلاحاً: لم يرد مصطلح التدفق النقدي لدى العلماء القدامى، حيث يعتبر من المصطلحات الحديثة المعاصرة، ولقد عرفت التدفقات النقدية بعدة تعريفات من أهمها:

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأنها: "النقد الداخل إلى المصرف أو الخارج منه "[20]. عرفتها منظمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها: "عبارة عن التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها"[21]. وعرفها حمندي بأنها: "هي تلك التدفقات الجارية في الوحدة سواء كانت (داخلة أو خارجة) منذ بداية مرحلة الإنشاء ولغاية نهاية العمر الإنتاجي لهذه الوحدة"[22]. وعرفها جمعة بأنها: "صافي التحصيلات المتولدة من النشاط"[23]. كما عرفها الشامي بأنها: "المقبوضات والمدفوعات وصافي التغير في النقدية الناتجة من كافة أنشطة عمليات المنشأة الجارية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المالية"[24].ومن خلال هذه التعاريف فيمكن تعريف التدفقات النقدية بأنها: **"هي المقبوضات والمدفوعات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية".**

المطلب الثاني: النقدية وما في حكمها:

يختلف تعريف النقود حسب مجالات المعرفة التي تناولت هذا الموضوع، ففي مجال المعرفة القانونية فتعرف النقود: "بأنها وسيط مباشر للتبادل تلقى القبول كمقابل للوفاء بقيمة السلع والخدمات وسداد الديون، ويتحدد نطاقها في العملة الرسمية التي تصدرها الدولة المعينة"[25].

أما في المجال الاقتصادي فتعرف بإنها: "كل وسيلة دفع مقبولة قبولاً واسعاً وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى كوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة في إطار حدود سياسية معينة"[26].

بينما يتحدد المقصود بالنقود في مجال الأعمال بأنها[27]: الأداة التي تستخدم لأغراض المعاملات التجارية أو المضاربة أو تجنب المخاطر، وعليه فإن نطاق النقدية يتحدد في ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: تشمل النقدية في شكلها القانوني، وتتمثل في العملات الورقية والمعدنية.

18- الرازي، زين العابدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر(1999م). مختار الصحاح، ط5، المجلد الأول، ص115، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

19- عمر، أحمد مختار عبد الحميد(2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، المجلد الثالث، ص2265، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

20- ينظر: معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ - ديسمبر 2015م، ص103، دار الميمان للنشر والتوزيع.

21- جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين (2006) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ص770، نقلا عن: أحمد، عبد الناصر شحدة السيد(2008م). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم الإدارية والمالية، ص 28.

22- حمندي، قاسم ناجي(2008م). أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، ط1، ص152، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

23- جمعة، الاداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، مرجع سابق، ص 138.

24- الشامي، أحمد مصطفى(1994م). جدوى الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات وعلاقتها بالارباح والمقاييس التقليدية للتدفقات النقدية، مجلة آفاق جديدة، العدد الثاني، ص 214.

25- دحدوح، حسين أحمد(2008م). دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2, ص 212.

26- الجنابي، هيل عجمي جميل(2009م). النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، ص13، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

27- دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص 212.

المجموعة الثانية: تشمل الصكوك الاتفاقية التي تكون في صورة تعهد أو أمر بدفع نقدية أو حوالات مقبولة الدفع أو ودائع تحت الطلب.
المجموعة الثالثة: تتضمن العناصر التي تأخذ حكم النقدية ويطلق عليها عناصر شبه نقدية، تقوم بوظيفة النقود كمستودع للقيمة وتستعمل كوسيط للتبادل، مثل الأوراق المالية القابلة للتداول والقيمة الاستردادية لبوالص التأمين وأذون الخزانة.

أما في مجال المعرفة المحاسبية: فإن المعيار المحاسبي رقم (95) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB) عرف النقدية وشبه النقدية كما يلي[28]:

- النقدية: هي النقود الموجودة في الصناديق والبنوك.
- شبه النقدية: عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل تتمتع بدرجة عالية من السيولة وسهولة التحول إلى مقدار معين من النقد وتتميز البنود شبه النقدية بقرب موعد استحقاقها بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر وبإنخفاض مخاطر تأثرها بتغيرات أسعار الفائدة.

بينما المعيار الدولي رقم (7) عرف النقدية والنقدية المعادلة بالتالي[29]:

- النقدية: ويقصد بها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب.
- النقدية المعادلة: وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من التغيير في قيمتها.
- وأما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فقد عرفت النقد وما في حكمه بأنه: "العملات المحلية والأجنبية لدى المصرف وودائع المصرف تحت الطلب لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى التي يستطيع سحبها بإرادته وتلتزم المصارف الأخرى دائماً بدفع كامل أرصدتها عند الطلب"[30].

ويلاحظ مما سبق أن مفهوم النقدية والنقدية المعادلة لقي قبولاً من المنظمات المهنية، حيث أن كلاً من المعياري الأمريكي والدولي والأيوفي اتبعوا نفس التصنيف لما يمكن أن يكون شبه نقدي أو ما يمكن أن يطلق عليه نقدية.

المبحث الثاني: تبويب التدفقات النقدية

يقصد بالتبويب بشكل عام وضع العناصر في مجموعات بحيث كل مجموعة تشترك في صفة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى من أجل تحقيق أهداف محددة، ويعد تبويب التدفقات النقدية من الأمور الجوهرية لوظيفة القياس ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية. والتبويب الأفضل هو ذلك التبويب الذي يرتبط بالأنشطة الاقتصادية للمنشأة أي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية[31].

المطلب الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تعتبر الأنشطة التشغيلية جوهر نشاط المنشأة الذي تأسست من أجله، وهناك عدة تعاريف للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فقد عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الخاص بالتدفقات النقدية بأنها: "النشاطات الرئيسية لتوليد الايراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعد من النشاطات الاستثمارية والتمويلية"[32].

وعرفها الدهراوي وهلال بأنها: "التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمنشأة من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية"[33].

28- ينظر: المعيار رقم (95) لمجلس معايير المحاسبة (FASB).
29- ينظر: معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، قائمة التدفقات النقدية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م، ص124.
30- معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ- ديسمبر 2015م، مرجع سابق، ص103.
31- دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص213.
32- ينظر: معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص63.
33- الدهراوي وهلال، كمال الدين وعبدالله (1999م). المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، دط، ص146، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

وعرفها (Short) بأنها :" التدفقات المتعلقة بالنشاطات التي تدخل في تحديد صافي الدخل، وهذه التدفقات مرتبطة مباشرة بتحقيق الدخل، ومثال على هذا النوع من التدفقات النقدية: النقدية المحصلة من الزبائن والنقدية المدفوعة للموظفين"[34].

وعرفها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها: "النشاطات الرئيسية لتوليد الايراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من ضمن النشاطات الاستثمارية أو النشاطات التمويلية"[35].

وعرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بانها:"النقد الداخل إلى المصرف أو الخارج منه خلال فترة معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة دخل المصرف كإيرادات أو مصروفات أو مكاسب أو خسائر، فيما عدا المكاسب أو الخسائر الناتجة من التصرف في موجودات اقتناها المصرف لاستخدامه أو استثماره الذاتي"[36].

ولضمان نجاح المنشأة لابد أن تتحقق تدفقات نقدية داخلة من النشاطات التشغيلية أعلى من التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية التشغيلية، ويمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية الخارجة صافي التدفق النقدي التشغيلي حيث يعتبر التدفق النقدي الموجب وبمبلغ كبير والناتج من التشغيل علامة جيدة، من ناحية أخرى تشير التدفقات النقدية السالبة من النشاطات التشغيلية إلى أن الأرباح رديئة وأن المنشأة مستقبلاً غير قادرة على النمو والتوسع[37].

ويتم تحديد التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية من التدفق النقدي التشغيلي بدراسة بنود الايرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة الدخل وكذلك بنود رأس المال العامل (الاصول والمطلوبات المتداولة)، الظاهرة في الميزانية العمومية تم تفرز هذه البنود إلى مصادر واستخدامات النقد التشغيلي ويكون الفرق بين هذه المصادر وتلك الاستخدامات صافي التدفق النقدي التشغيلي[38].

وهذه التدفقات تشمل[39]:

1- التدفقات النقدية الداخلة: وتمثل المتحصلات النقدية من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية أو بيع أي موجودات أخرى بخلاف المخزون.
2- التدفقات النقدية الخارجة: وتمثل المدفوعات مقابل زيادة استثمارات الوحدة الاقتصادية في أوراق مالية أو موجودات أخرى بغرض الاقتناء لتسهيل نشاط الوحدة الاقتصادية وليس لإعادة بيعها.

المطلب الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تستخدم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في تحديد صافي التدفق النقدي الاستثماري من خلال دراسة بنود الأصول طويلة الأجل في الميزانية والذي يشمل الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل.

ولقد عرفت التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بعدة تعريفات منها مايلي:

عرفها Alexander and Archer بأنها:"هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالاضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر من النقدية المعادلة"[40].وعرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأنها: " النقد الخارج من المصرف لإقتناء الموجودات بغرض الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الذاتي أو النقد الداخل إلى المصرف نتيجة التصرف في تلك الموجودات"[41]. كما عرفها الدهراوي بأنها: " التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها المنشأة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات

---

34 - Short, Danial and Welsch, Glenn (1990). Fundamentals of Financial Accounting, Texas,Irwin, 6 edition, P23.

35- ينظر: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2004م)، المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية، عمان، الأردن، ص635.

36- ينظر: معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ- ديسمبر 2015م، مرجع سابق، ص104.

37- درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين)، مرجع سابق، ص65.

38- مطر، محمد(2016م). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والأئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط4، ص164، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

39- الشيرازي، عباس مهدي(1990م). نظرية المحاسبة، ط1، ص227، دار دات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

40 - Alexander and Archer, David and Simon (2001). International Accounting Standard, P 705.

41- ينظر: معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ- ديسمبر 2015م، مرجع سابق، ص104.

في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للمنشأت الأخرى"[42]. وعرفها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها: "مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية"[43]. وعرفها الهباش بأنها:"المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة المتعلقة ببيع وشراء الأوراق المالية وبيع وشراء الأصول الثابتة، وأية أصول منتجة أخرى والقروض المقدمة للغير والقروض المستردة من الغير"[44].

ونلاحظ من التعريفات السابقة أنها اشتملت على العناصر الآتية:

- إثبات عملية بيع وشراء الأصول الثابتة أو الاستثمارات طويلة الأجل.
- استبعاد الاستثمارات التي تعتبر في حكم النقدية أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة.
- تبين ما يدفع من نفقات على المواد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ما يلي[45]:

- المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

المطلب الثالث: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تستخدم في تحديد صافي التدفق النقدي التمويلي بدراسة بنود باب المطلوبات طويلة الأجل وباب حقوق الملكية في الميزانية ليتم تصنيف التغيرات الحادثة منها[46].

هناك عدة تعريفات للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وفيما يلي بعض منها:

عرفها Short بأنها: "التدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي ومثال ذلك التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الأقتراض من المصارف"[47].

وعرفها الدهراوي بأنها: " التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم"[48].

كما عرفها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بانها: " النشاطات التي يتنج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقراض التي تقوم بها المنشأة"[49].

وعرفها جربوع وحلس بأنها: "طريقة الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النشاطات المختلفة التي تقوم بها المنشأة سواء من نشاطات تشغيلية أو نشاطات رأسمالية"[50].

وكذلك عرفها Garrison بأنها: "العمليات المتعلقة بالحصول على القروض من الدائنين أو أي معاملة خاصة بمالكي المنشأة أو حملة الأسهم"[51].

كما عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية بأنها: "النقد الداخل إلى المصرف نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو أيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، وكذلك إيداعات أصحاب الحسابات الجارية

42- الدهراوي وهلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، مرجع سابق، ص146.

43- ينظر: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2004م)، المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية، عمان، الأردن، مرجع سابق، ص637.

44- الهباش، محمد يوسف(2006م). استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، قسم المحاسبة والتمويل، ص24.

45- حماد، طارق عبدالعال(2006م). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية، دط، ص76، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

46- مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، مرجع سابق، ص165.

47 - Short, Danial and Welsch, Glenn (1990). Fundamentals of Financial Accounting, Texas, Irwin, 6 editions, P21.

48- الدهراوي وهلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، مرجع سابق، ص146.

49- ينظر: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2004م)، المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية، عمان، الأردن، مرجع سابق، ص635.

50- جربوع وحلس، يوسف و سالم (2001م). المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، ط1، د ن، ص174.

51 - Garrison, ary and Noreen, Eric (2006). Managerial Accountimg, 11 edition, New York, P 750.

وحسابات الادخار أو النقد الخارج من المصرف نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو سحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار"[52].

وفي ضوء ما سبق يتضح للدراسة أن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تتميز بالخصائص التالية:

- ترتبط بالتغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض.
- ترتبط بتمويل المنشأة الذاتي.
- تغطي جميع نشاطات المنشأة (النشاطات التشغيلية والرأسمالية).

ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ما يلي[53]:

- التدفقات النقدية الداخلة: وتمثل المتحصلات النقدية من الأسهم والسندات طويلة الأجل أو أي مصادر تمويل أخرى (كالحصول على القروض).
- التدفقات النقدية الخارجة: وتمثل المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.

وتجدر الإشارة أن المصارف الإسلامية تعتبر إيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وإيداعات أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار قروضاً على أصحاب حقوق الملكية[54].

المبحث الثالث: الكفاءة

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة:

الكفاءة لغةً: الكفاءة في اللغة تعني النظير أو المساوي، جاء في لسان العرب: "والكفء: النظير والمساوي. ومنه الكفاءة في النكاح، وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة في حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك. وتكافأ الشيئان: تماثلا"[55]. وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ :الإِخْلَاص ، "قَالُوا: كُفُوًا وَكُفُوًا وَكَفَاءً، بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمِثْلُ"[56].

وفي الحديث :" الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ"[57]، ويشير الحديث النبوي إلى أنه لا فرق بين مسلم ومسلم في المكانة فكلهم سواء[58].

الكفاءة اصطلاحاً: أورد الفقهاء مصطلح الكفاءة في باب النكاح، فجاء تعريفها عند الحنفية بأنها: "المماثلة بين الزوجين في خصوص أمور أو كون المرأة أدنى وهي معتبرة في النكاح"[59]، وعرفها المالكية بأنها: "الكفاءة المماثلة والمقاربة وهي مطلوبة بين الزوجين"[60]، وعند الشافعية بأنها: "أمر يوجب عدمه عارا. وضابطها مساواة الزوج للزوجة"[61]، وعرفها الحنابلة بأنها:" والكفء ذو الدين والمنصب يعني بالمنصب الحسب، وهو النسب."[62].

الكفاءة اقتصادياً: تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الكفاءة اقتصادياً، إلا أن مفهومها تاريخياً يرجع إلى الاقتصادي الايطالي فلفريدو باريتو، الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف بأمثلية باريتو،

52- ينظر: معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ- ديسمبر 2015م، مرجع سابق، ص105،104.

53- الشيرازي، محمد صبري(1990م). نظرية المحاسبة، ط1، ص 227، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

54- معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ- ديسمبر 2015م، مرجع سابق، ص104..

55- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على(1414هـ). لسان العرب، باب كفأ، ط3، ص139، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

56- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار(1995م). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج 9، ص 154، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

57- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه(1990م). المستدرك على الصحيحين، ط1، باب والأصل من كتاب الله عز وجل، ج2، ص153، الحديث رقم (2623)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

58- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(1379م). فتح البارئ شرح صحيح البخاري، ج4، ص85، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

59- - ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد(د.ت). البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، ج3، ص137، دار الكتاب الاسلامي، بيروت، لبنان.

60- الغرناطي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري(1994م). التاج والإكليل لمختصر خليل، ط1، ج5، ص106، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

61- البكري، أبو بكر بن محمد شطا الدمياطي(1997م). إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، ط1، ج3، ص377، دار الفكر للنشر والتوزيع والنشر.

62- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (1968م). المغني، د ط، ج7، ص35، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر.

حيث يرى أن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفؤ أو تخصيص غير كفؤ، وأي تخصيص غير كفؤ للموارد فهو يعبر عن اللا كفاءة (inefficiency)[63].

كما تعرف بأنها: " الحصول على أكبر كمية من المخرجات (النتائج) نظير استخدام أقل كمية من الموارد أو بأقل تكلفة ممكنة"[64]، أي إنها تعبير عن التكلفة الكلية للمنتج النهائي[65]، فالكفاءة تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال زيادة المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول على حجم معين من المخرجات[66]، وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة[67].

ويمكن التعبير عن الكفاءة وفق العلاقة الأتية[68]:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{تكاليف الموارد المستخدمة}} \quad (14)$$

من خلال التعاريف السابقة ترى الدراسة أن الكفاءة: هي الكيفية المثلى التي تضمن الاستخدام الأمثل للمدخلات المتاحة لتحقيق أكبر قدر من المخرجات المحددة مسبقاً بأقل تكلفة وفي مدة معينة.

العلاقة بين الكفاءة والإنتاجية والفاعلية والأداء:

يرى الاقتصاديون أن الإنتاجية هي التي تقيس درجة نجاح الوحدة الاقتصادية في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة. أي أن الإنتاجية تعد مقياساً لكفاءة تحويل الموارد إلى سلع وخدمات[69].

وحيث أن الأداء هو إنعكاس لطريقة استخدام الوحدة الاقتصادية للموارد المتاحة لديها واستغلالها من أجل تحقيق أهدافها، فالأداء إذن هو حاصل تفاعل كلاً من الكفاءة والفاعلية[70]، فالأداء المرتفع هو درجة بلوغ الأهداف المحددة (الفاعلية) بأقل قدر ممكن من الموارد(الكفاءة)[71]، وحيث أن الكفاءة أداء الأعمال بطريقة صحيحة بينما الفاعلية إداء الأعمال الصحيحة لذلك فإن الفاعلية والكفاءة هي أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفاعلية، كذلك هناك ارتباط بين الكفاءة والفاعلية فإذا كانت الفاعلية تتمثل في تحقيق الأهداف فإن الكفاءة تعتبر أحد العناصر الهامة في تحقيق الفاعلية[72].

فمن الممكن القول بأن الوحدة الاقتصادية كفؤة إذا أنتجت كمية معينة من المخرجات باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات، أو أنتجت أكبر قدر ممكن من المخرجات من كمية معينة من المدخلات، غير أنه وبالرغم من ذلك لا نستطيع أن نصفها بالفاعلية إلا إذا حققت الأهداف المخططة فعلاً مع استعمال عقلاني ورشيد للموارد المتاحة(الكفاءة)، عندها يمكن أن تكون كفؤة وفعالة في نفس الوقت وهذا ما يسمي الأداء الجيد[73].

المطلب الثاني: الكفاءة الاقتصادية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي:

63- بو رقبة، شوقي محمد(2014م). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، ط1، ص72، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

64- السعيد، صالح(2012م). الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانيات المتاحة للمؤسسة الانتاجية: بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعتم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، الجزائر، ص121.

65- الصياح، كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 91.

66- بو رقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص73.

67- مزهودة، عبد المليك(2001م). الأداء بين الكفاءة والفاعلية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خضير بسكرة، ع1، الجزائر، ص87.

68- المصري، أحمد محمد(2004م). الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية، ط1، ص21، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

69- سعد، ابتسام(2009م). تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص 63.

70- بو رقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص77.

71- ربى، محمد الزين خاف(2001م). تقنيات المحاسبة (الجزء الأول)، ترجمة جمال خلفة، ط1، ص43، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، الجزائر.

72- شنوني، نور الدين(2005م). تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، ص170.

73- الشريف، بدر مصطفى محمود(2015م). نحو بناء أنموذج مقترح لقياس الكفاءة في المصارف الإسلامية الأردنية للفترة 2001 - 2013، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ص34.

يعتبر مفهوم الكفاءة الاقتصادية من المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي، إذ تتمحور عنده أهم الآليات والفاعليات الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل بناء النهضة الاقتصادية للاجتماعات الانسانية، وإذا كان الفكر الاقتصادي الرأسمالي اهتم بمفهوم الكفاءة الاقتصادية في إطار الرؤية الفكرية التي يتبناها الفكر الرأسمالي محققاً بذلك إنجازاً مادياً تتمتع به البشرية اليوم، فإن مفهوم الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي يعتبر أمراً بالغ الأهمية على المستويين الشرعي والحضاري[74]، وسنتناول فيما يلي مفهوم الكفاءة الاقتصادية بالمنظور الوضعي والإسلامي.

أولاً: الكفاءة الاقتصادية في المفهوم الوضعي:

في النظرية الاقتصادية الوضعية ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية، المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة، وفي الادبيات الاقتصادية تعني مسألة الموارد المحدودة أو (الندرة) أنه لا يمكن تخصيص أي مورد لجهة أو قطاع ما دون خفض الإنتاج في جهات أو قطاعات أخرى [75].

فهذه الموارد النادرة والمحدودة يستخدمها المنظمون على أساس الكفاءة الاقتصادية التي تعظم الأرباح دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، وتعني الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي (الحالة التي لايكون فيها تبدير في الموارد). وعليه فالكفاءة الاقتصادية من هذا المنظور هي نتيجة سلسلة من التغيرات والتحولات البيئية الاساسية القومية للمجتمعات الغربية بدأً من عصر النهضة وما تلى ذلك مع انطلاقت الثورة الصناعية عصر الحداثة، حيث أصبح الأفراد يحتكمون إلى مبادئ وسياسات ونظم لاتتطابق وتشريعات الكنيسة وبذلك نجحت النظرية الاقتصادية الوضعية في تحديد الجانب الوظيفي للكفاءة الاقتصادية للموارد وهو الجانب المادي المحسوس فقط[76].

ثانياً: الكفاءة الاقتصادية في المفهوم الإسلامي:

إن مفهوم الكفاءة من منظور الاقتصاد الإسلامي يختلف عن مفهومها من منظور الاقتصاد الوضعي، حيث أن المرجع الاساسي في الاقتصاد الإسلامي هي الشريعة الإسلامية، والتي تحث الفرد والجماعات على عدم الاسراف في استخدام الموارد سواءً كان الاستخدام استهلاكياً أو إنتاجياً، وحيث أن الإسراف سلوك استهلاكي واضحاً فإن اضراره تمتد إلى النشاط الإنتاجي أيضاً، ويمكن التعبير عن الاسراف اقتصادياً في مجال الإنتاج بأنه عدم الكفاءة الإنتاجية، أي: الحصول على قدر معين من السلع أو المنافع باستخدام موارد أكبر مما يلزم أو ترك المال دون تثمير[77].

وتعرف الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي بأنها : "عدم الاسراف في استخدام الموارد في العملية الإنتاجية، ويعتبر الإستخدام السيئ للأموال في الإسلام حراماً"[78]، وفي ذلك يقول الله تعالى:وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١الأَعۡرَاف : 31 ، كما يقصد بالكفاءة الإنتاجية في المفهوم الإسلامي: " اتقان العمل وتحسينه وأن تكون الفائدة الناتجة من التضحيات عالية بما يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجانب الاشباع الروحي، الذي يتمثل في استشعار أن العمل عبادة وفريضة وشرف وقيمة وتزكية "[79]، فالإنسان مستخلف من قبل الله عز وجل في استخدام الأموال وتنميتها للوصول إلى تحقيق عمارة الأرض، التي استخلفه فيها[80]، ودليل ذلك قوله تعالى: وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ ٱلأَنۡعَام : 165 ، وقوله أيضاً: مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِ، الحَدِيد : 7 ، كما دعى الإسلام إلى استغلال الموارد الطبيعية عبر أحكام الإحياء والإقطاع والاستزراع، والمحافظة على المال

74- الفارس ومنصور، جاسم وأحمد ابراهيم(2010م). الكفاءة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 98، ص338.

75- قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، مرجع سابق، ص5.

76- الفارس ومنصور، الكفاءة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص434،340.

77- المقرن، خالد(2009م). الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، ط2، ص106،105، مطابع الحميضي، الرياض، المملكة العربية السعودية

78- نعمان، فكري(1985م). النظرية الاقتصادية في الإسلام، د.ط، ص154، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

79- خريس، ابراهيم(2010م). الإنتاج والتنمية رؤية اقتصادية إسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية-الجزائر، في الفترة 23-2010/2/24م.

80- الهيتي، عبدالرزاق رحيم جدي(1998م). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، ص203، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وتنميته فمنع الاكتناز والربا والمضاربة في النقد، وشرع المشاركات وصيغ التمويل المختلفة. وتتجسد الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي في كيفية التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية في العملية الإنتاجية، حيث تحدد أسعار الموارد في السوق طبقاً لكفاءتها الاقتصادية وفق جهاز الثمن وآلياته في العرض والطلب، كما أن التوزيع الوظيفي لمكافأة عناصر الإنتاج تعتمد على الكفاءة الاقتصادية لهذه العناصر[81].

وحيث أن عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي هما: العمل ورأس المال فإن كفاءة المورد البشري تقترن بالإتقان، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه "[82]، والاحتراف هنا الاتقان في العمل، وهو ما يميز كفاءة العمل، كما أن الابداع والاحسان يرفع كفاءة العمل لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى يحب من العامل إذا عمل أن يحسن"[83]، فالإنسان بفطرته مهيأ للإبداع والإحسان في رفع كفاءته يقول الله تعالى: أَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٧٧، القَصَص : 77 [84]، كما أن الكفاءة الاقتصادية لرأس المال النقدي تقترن بمكافأة هذا العنصر وهي المشاركة في الأرباح بشرط المشاركة في تحمل المخاطر وحسب نسب يتفق عليها، أما كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الإسلامي فإنها مرتبطة بطبيعة الإنتاج وخصائصه مراعية في ذلك معيار الأولويات في التخصيص لإنتاج السلع وفق المصلحة المعتبرة[85].

المطلب الثالث: الكفاءة في المصارف الإسلامية:

يحتل موضوع الكفاءة في المصارف الإسلامية موقعاً هاماً وخاصةً بعد التطور الكبير والإنتشار الواسع لها في جميع أنحاء العالم، وسيتم في هذا المطلب توضيح كيفية تحقيق الكفاءة في المصارف الإسلامية من خلال استخدامها لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة[86].

أولاً: الكفاءة في الاستثمار:

يعتبر النشاط الاستثماري في المصارف الإسلامية نشاط مميز ذو طبيعة خاصة سواءاً من حيث أسسه وأهدافه أو من حيث أساليبه ووسائله، وحيث أن جوهر العمل في المصارف الإسلامية هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة فإن المصارف الإسلامية تعمل كوسيط مالي بين وحدات الاقتصاد الوطني وتوفر التمويل اللازم لها، فهي تقوم بتجميع المدخرات من أصحابها (المدخرين) وأصحاب الفوائض المالية وتوجيهها للاستثمار مباشرة، أو إتاحتها للمستثمرين الباحثين عن رأس المال وطالبي التمويل وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعليه فإن المصارف الإسلامية لا تعتبر مجرد مؤسسة وسيطة بين المدخرين كفريق مستقل والمستثمرين كفريق آخر كما هو الشأن بالنسبة للمصارف التقليدية، هذا وتقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمات مصرفية تقدمها المصارف التقليدية بعد استبعاد الفائدة لتحل محلها العمولة والأجر.

كما تظهر كفاءة المصارف الإسلامية في الاستثمار في اشتمال أنشطتها كل الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وفي المقابل نجد أن المصارف التقليدية عادةً تكون آجالاتها قصيرة، بينما المصارف المتخصصة تكون متوسطة أو طويلة الأجل، ولهذا نجدها تؤدي دور كلاً من المصارف التقليدية والمتخصصة من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.

وإن كان المدخرون في المصارف التقليدية ينتظرون فائدة ثابتة على أموالهم فإن الأمر في المصارف الإسلامية يختلف إذ أن العائد الذي تحققه المصارف الإسلامية من التعامل بأدوات التمويل والاستثمار إما

81- الفارس و منصور، الكفاءة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص344.

82- التميمي، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى(1984م). مسند أبي يعلى، ط1، باب مسند عائشة، الجزء 7، ص 349، الحديث رقم 4386، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

83- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(2003م). الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، ط1، باب حرف الهمزة، الجزء 1، ص331، الحديث رقم 3601، دار الفكر، بيروت، لبنان.

84- سورة القصص، الآية : 77.

85- الفارس و منصور، الكفاءة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص344، 346.

86- غيث، مجدي علي محمد(2010م). حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، إسلامية المعرفة، بيروت، لبنان، المجلد 16، العدد 62، ص99، 100.

أن يكون على أساس المشاركة في الربح والخسارة (العائد المتغير)، أو يكون على أساس تحقيق هامش ربح (العائد الثابت)[87].

وعليه فإن العائد في المصارف الإسلامية يرتبط مباشرةً بالنشاط الإنتاجي، غير أن هناك احتمالات تحيط بهذا العائد فقد يكون مرتفعاً أو منخفضاً، كما أن الاستثمارات القائمة على المشاركة تنطوى على مخاطرة تتحدد تبعاً لصيغ الاستثمار التي يفضلها الأشخاص، وعليه فإن توافر فرص استثمارية ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لأشباع التفضيلات المختلفة لأصحاب المدخرات يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في الاستثمار في المصارف الإسلامية، وهذا الأمر لا يتوفر في المصارف التقليدية حيث أن للفائدة تأثير سلبي على كلٍ من الاستثمار والادخار، بالاضافة إلى كونها بنداً من بنود التكاليف له وزنه، وتُعد الفائدة قيداً على الاستثمار نظراً للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، ففي الاقتصاد الكلي حجم الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة، وقد أشار أحد تقارير البنك الدولي أن إدارة أسعار الفائدة مع السياسات الإئتمانية أدت إلى خفض كفاءة الاستثمار وأساءت استخدام الموارد المالية، وتتميز المصارف الإسلامية بأن معدلات الربحية فيها تتغير بمرونة أكبر مقارنةً بأسعار الفائدة في المصارف التقليدية، ومن تم فإن المصارف الإسلامية لها قدرة أكبر على جدب المدخرات وتعبئة الموارد المالية لأغراض الاستثمار[88].

كما وتتحقق الكفاءة في الاستثمار من خلال[89]:

1- إلتزام المصارف الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية الإسلامية للاستثمار، والتي من أبرزها الإلتزام بالاستثمار حسب أولويات المجتمع، وحسب أهميتها وهي: الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات، وتجنب الاستثمار في الكماليات والمظهريات لقوله صلى الله عليه وسلم: " كلوا واشربوا، والبسوا، وتصدقوا فى غير إسراف، ولا مخيلة "[90].
2- اختيار المشروعات التي تحفظ المال وتنميه وتحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، العرض، والمال، بما يحقق تنمية إجتماعية واقتصادية في المجتمع، بالاضافة لتجنب المشروعات التي قد تسبب الضرر لهذه المقاصد بالاضافة إلى التركيز على المشروعات التي تولد رزق لأكبر عدد من الاحياء (الإنسان، الحيوان، النبات)، لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يغرس المسلم غرسا، فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا طير، إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة"[91].

ثانياً: الكفاءة في تخصيص الموارد:

تظهر كفاءة تخصيص الموارد في المصارف الإسلامية في عدم اعتمادها على قاعدة الملاءة المالية في تخصيص الموارد على وحدات العجز المالي، فآلية المشاركة في الربح والخسارة المتبعة في المصارف الإسلامية لها القدرة على تخصيص الموارد المالية تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة، فالمصرف الإسلامي يفضل تمويل المشروعات التي تعطي عائداً أعلى مع الاهتمام بجدوى المشروع والثقة في جدية العميل وخبرته، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح على أسس سليمة أصبحت أكثر كفاءة وأقرب للاستخدام الأمثل[92].

كما تتحقق كفاءة تخصيص الموارد في المصارف الإسلامية من خلال قيامها بالدور الإجتماعي الذي يعتبر من أهم أهدافها، حيث تقوم هذه المصارف بتمويل المشروعات الصغيرة أو الناشئة ذات العوائد المنخفضة نسبياً لأسبابٍ إجتماعية[93].

87- عليان، ابراهيم خليل(2014م). في المفاهيم الاستثمار، التمويل التقليدي، التمويل الإسلامي، مؤتمر بيت المقدس الخامس، ص14.
88- غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، مرجع سابق، ص 101،102.
89- شحاته، حسين حسين(1992م). أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية، مؤتمر قضية الإنتاج في مصر (14-16) أبريل، ص 11.
90- البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله(1422هـ). صحيح البخاري، ط1، الجزء 7، ص 140، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.
91- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (د ن). صحيح مسلم، دط، باب فضل الغرس والزرع، الجزء 3، ص1189، الحديث رقم 1552، دار إحياء الثرات العربي، بيروت، لبنان.
92- يسري، عبدالرحمن (2001م). قضايا اقتصادية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، ط1، ص297، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
93- غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، مرجع سابق، ص 103.

ولأن معدل العائد على المشاركة غير ثابت زمنياً، ويختلف باختلاف الأنشطة فمن المتوقع أن تتفاوت حصص رأس المال حسب حقيقية الحاجة إلى رأس المال (ندرته)، وضرورة النشاط، ومعدلات إنتاجيته، ودرجة المخاطرة فيه، وعليه فإن عائد المشاركة اكثر دقة وتعبيراً عن الفرصة البديلة عند القيام بتخصيص الموارد[94].

كما يمكن النظر إلى كفاءة المصارف الإسلامية في تخصيص الموارد من خلال المنظم باعتباره المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية، وحيث أن المدخرين والمصارف معنيين بنجاح تجارة المنظم هذا ما يؤدي إلى توافر المعلومات والمهارات والكفاءة والربحية مما يحقق التخصيص الأمثل للموارد[95].

وفي المقابل تتحيز المصارف التقليدية في ظل نظام الفائدة لاختيار عملائها وتوزيع الائتمان بناءً على قاعدة الملاءة المالية لصالح كبار الشركات والعملاء والقطاع العالم، دون الاهتمام بصغار التجار والقطاع الخاص، ولا تعبأ بطبيعة المشاريع المقدمة، وذلك ضماناً لإسترداد قروضها واضافة الفائدة المترتبة عليها، كما أن معيار الفائدة في حالة ارتفاعه لا يعتبر معياراً صحيحاً لتخصيص الموارد[96].

ثالثاً: الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

عرف العالم العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، غير أن الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 تُعد الأسوء بين الأزمات المالية مند الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث انتشرت بشكل سريع في جميع أنحاء العالم، وأثرت بشدة على الاقتصاد العالمي وقطاعاته المختلفة، وقد بدأت مظاهر الأزمة من خلال نقص السيولة في النظام المصرفي الأمريكي وإنهيار المؤسسات المالية الكبيرة وهبوط أسعار الأسهم والسندات وفشل الكثير من شركات الأعمال الرئيسية، ومن أهم أسباب الأزمة المالية العالمية ما يأتي:

1- أزمة الرهون العقارية، فهي تعتبر نتيجة وسبب في آن واحد.
2- التوسع الجنوني في اصدار الأصول المالية وزيادة حجم المديونية.
3- ضعف أو انعدام الرقابة والاشراف على المؤسسات المالية.
4- التجارة بالعملات الورقية، والأوراق المالية دون أن يكون هنالك رابط بين عملية الإنتاج والنظام المالي.

وفي المقابل فإن المصارف الإسلامية التي تقوم باحلال المشاركة في الربح والخسارة محل المداينة بالفائدة تساعد جوهرياً على تخفيف عدم الاستقرار في الأسواق المالية ومن ثم الاقتصاد ككل، فمند بداية الازمة المالية العالمية ظهرت العديد من الدراسات التقارير التي تبين بأن المصارف الإسلامية لم تتأثر سلباً بالأزمة المالية العالمية مقارنة بالمصارف التقليدية وخصوصاً في بداية الأزمة، وتعلل تلك الدراسات ذلك بأن المصارف الإسلامية تتميز على المصارف التقليدية بأنها لا تتعامل بالفائدة ولا تتاجر بالدين، بل تتاجر بما تملك فعلاً من أصول مادية، وهذا ما يجعلها بمنأى عن تأثير الأزمات المالية العالمية[97].

رابعاً: الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية:

تعتبر المصارف الإسلامية أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، حيث أن آلية المشاركة التي تنتهجها تقتضي توفر عنصرين يفكران معاً في اتخاذ القرار ويتحملان معاً مسؤوليته، في حين أن المصارف التقليدية القائمة على نظام الفائدة يكون عنصر واحد يفكر ويتحمل المسؤولية وبهذا تخلق فئة من الناس يعيشون دون مشقة أو بدل جهد[98].

وكذلك تظهر كفاءة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية البشرية من خلال دورها الإجتماعي، فآلية المشاركة فيها توفر لأفراد المجتمع فرص العمل في المشروعات التي تباشرها بنفسها، أو المشروعات

94- قلعاوي، غسان(1998م). المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا وكيف؟، ط1، ص66، دار المكتبي، دمشق، سوريا.
95- شابرا، محمد عمر(2005م). مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ط2، ص 377، دار الفكر، دمشق-عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
96- غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، مرجع سابق، ص 102.
97- القريشي، مدحت كاظم(2012ن). المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، مرجع سابق، شبكة الانترنت: http://iraqieconomists.net/ar/2012/12/22/
98- الخياري، مريم(2015م). دور البنوك الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، مقال منشور في موقع العلوم القانونية، شبكة الانترنت : http://www.marocdroit.com/a6099.html

التي توكلها للغير لاستثمارها، وبذلك تخفض من نسبة البطالة وتزيد من الدخل القومي ودخل الأفراد فترتفع القوة الشرائية، وكذلك ترتفع نسب الادخار وتدور عجلة الإنتاج من جديد فتحصل التنمية للمجتمع ككل وبكل أبعادها، وكذلك تستطيع المصارف الإسلامية أن تقوم بدور إجتماعي بارز عن طريق صناديق الزكاة من خلال سعيها إلى التعرف على مصارف الزكاة الشرعية، وتوصيلها إليها، وكذلك الحال بالنسبة لأموال الوقف والقروض الحسنة، فهذه المصارف تسعى إلى تحقيق التنمية البشرية التي تشمل كافة شرائح المجتمع وخاصة الشريحة ذات الدخل الأقل في المجتمع، فهي تعينهم على مواصلة الدراسة، بالاضافة إلى توفير أدوات الإنتاج للقادرين على العمل وتنقصهم الآلة الإنتاجية.

الفصل الثاني

الجانب العملي للدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان أثر التدفقات النقدية في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح).

ثانياً: مصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من المصادر:

1. **مصادر أولية:** وتتمثل بالتقارير المالية السنوية المدققة والمنشورة والقوائم المالية الصادرة من المصارف الإسلامية العربية عينة الدراسة.
2. **مصادر ثانوية:** وتتمثل بالمصادر المكتبية والأدبيات المتاحة التي تتعلق بموضوع الدراسة، كذلك الرجوع إلى الدوريات والمجلات العلمية المحكمة والمواقع الالكترونية وأية مراجع تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وذلك بغرض التعرف على آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف العربية الإسلامية وعددها (79) مصرفاً خلال الفترة (2006 - 2015)، اما عينة الدراسه فقد ضمت (4) مصارف إسلامية موزعة على عدة دول عربية بواقع مصرف لكل دولة (بيت التمويل الكويتي، والبنك الإسلامي الأردني، ومصرف الراجحي، ومصرف قطر الإسلامي) بحيث تتوافر في هذه المصارف التي تم اختيارها الشروط الإحصائية من طول السلسلة الزمنية، بالإضافة إلى ريادة هذه البنوك واحتلالها للمراكز الأولى من حيث حجم القيمة السوقية[99]، وكذلك للتجربة العريقة والخبرة الطويلة لهذه البنوك في العمل المصرفي الإسلامي سواء على مستوى صيغ التمويل أو الخدمات المصرفية أو استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وفيما يلي نبذة عن المصارف عينة الدراسة:

1- بيت التمويل الكويتي:

يعتبر بيت التمويل الكويتي أول بنك إسلامي تم تأسيسه في دولة الكويت عام 1977م، ويعد من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في العالم التي تتّبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، ويعد بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية [100].

2- البنك الإسلامي الأردني:

تأسس البنك الإسلامي الأردني عام 1978م، وهو أول بنك إسلامي يؤسس في الأردن وفي عام 2000م تم استبدال قانون البنك الخاص الذي كان البنك يعمل بموجبه بقانون جديد حوى فصل خاص بالبنوك الإسلامية والقضايا الرقابية الخاصة به، ويبلغ رأس مال البنك 180 مليون دينار أردني،

99- الموقع الالكتروني لمجلة أريبيان بزنس:
http://arabic.arabianbusiness.com/business/banking/2008/oct/28/12175/

100- الموقع الالكتروني لبيت التمويل الكويتي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30-10-2017م.
http://www.KFH.com.

أطلق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انظمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في الأول من شهر تموز لعام 2010م [101].

3- مصرف الراجحي:

يعتبر مصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، بدأ نشاطه عام 1967م، ويتمتع المصرف بخبرة تمتد لأكثر من 58 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وقد شهد عام 1978م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988م تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. ويرتكز المصرف إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي [102].

4- مصرف قطر الإسلامي:

هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982م، ويستحود على نسبة 42% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 12% من إجمالي السوق المصرفية، وفي نهاية سبتمبر 2017م بلغ اجمالي حقوق المساهمين في المصرف 14.9 مليار ريال قطري (3.93 مليار دولار أمريكي)، ووصل اجمالي الأصول إلى 149 مليار ريال قطري (40.39 مليار دولار أمريكي)، ويقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية منتشرة في مختلف انحاء دولة قطر [103].

رابعاً: وحدة التحليل:

تمثلت وحدة التحليل في دراسة البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية والقوائم المالية للمصارف الإسلامية العربية عينة الدراسة والتي تعكس مؤشرات المتغير المستقل والمتمثلة بالتدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية)، ولقياس المتغير التابع والمتمثل في كفاءة المصارف الإسلامية (كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح).

خامساً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

أولاً: المتغيرات التابعة:

1. **كفاءة التكاليف:** وتم احتسابه في المعادلة التالية:

إجمالي المصارف / إجمالي الإيرادات

2. **كفاءة الأرباح:** والذي تم قياسه من خلال معدل العائد على الأصول ROA وحسب المعادلة التالية:

صافي الربح / إجمالي الأصول

ثانياً: المتغيرات المستقلة

1. **التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية:** والتي تتمثل بالبيانات المالية المتعلقة بما يلي:
   - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
   - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
   - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

سادساً: الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تم الاستعانة ببرمجية E-Views لمعالجة البيانات الأولية حيث تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية:

101- الموقع الالكتروني للبنك الإسلامي الأردني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30-10-2017م.
http:// http://www.jordanislamicbank.com/ar/content/.

102- الموقع الالكتروني لمصرف الراجحي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30-10-2017م.
http:// www.alrajhibank.com.sa/ar/pages/default.aspx.

103- الموقع الالكتروني لمصرف قطر الإسلامي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30-10-2017م.
http:// www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx.

أولاً: الإحصاء الوصفي، والمتمثل بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم القصوى، وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة.
ثانياً: اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test، وذلك بهدف التحقق من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.
ثالثاً: اختبار Durbin- Watson، لإختبار مدى وجود ظاهرة الارتباط الذاتي
رابعاً: اختبار استقرارية البيانات Stationary Test، وذلك بهدف فحص مدى سكون السلاسل الزمنية.
خامساً: تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression: لاختبار مدى وجود أثر للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في نموذج الدراسة.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها

يتطرق هذا المبحث إلى التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار لملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة:

يعرض هذا المطلب الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بـ (التغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية، اما المتغير التابع فقد تمثل بكفاءة التكاليف وكفاءة الارباح، حيث تم قياس كفاءة التكاليف بنسبة المصاريف إلى الإيرادات، في حين تم قياس كفاءة الأرباح بمعدل العائد على الأصول. ومن جهة أخرى فقد تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بمجموعة من مصارف الإسلامية العربية، وهي (بيت التمويل الكويتي، ومصرف الراجحي، والبنك الإسلامي الأردني، ومصرف قطر الإسلامي)، وذلك للفترة (2006 –2015).

أ- المتغيرات المستقلة، وتتضمن:

1- معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (OCF)

جدول (1): الإحصاء الوصفي لمعدل التغير في صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية للفترة (2006-2015).

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
بيت التمويل الكويتي	1.37	18.93	-2.82	6.67
البنك الاسلامي الأردني	-2.64	1.65	-16.02	5.29
مصرف الراجحي	0.19	2.65	-2.17	1.40
مصرف قطر الإسلامي	-0.56	4.64	-4.39	2.79
جميع البنوك	-0.41	18.93	-16.02	4.58

يعرض الجدول (1) وصفاً لمعدل التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في المصارف عينة الدراسة (0.41-)، وبانحراف معياري (4.58)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في بيت التمويل الكويتي (1.37)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك الاسلامي الأردني (2.64-). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (18.93) وهي لدى بيت التمويل الكويتي، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (16.02-) وهي لدى البنك الاسلامي الأردني.

2- معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (INVCF)

جدول (2): الإحصاء الوصفي للمعدل التغير في صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية للفترة (2006-2015).

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
بيت التمويل الكويتي	0.08	6.96	-2.13	2.73
البنك الاسلامي الأردني	-2.81	5.22	-29.08	10.09
مصرف الراجحي	1.50	8.45	-1.10	3.20
مصرف قطر الإسلامي	0.39	5.87	-1.93	2.39
جميع البنوك	-0.21	8.45	-29.08	5.59

يعرض الجدول (2) وصفاً لمعدل التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في المصارف عينة الدراسة (0.21-)، وبانحراف معياري (5.59)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في مصرف الراجحي (1.50)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك الاسلامي الاردني (2.81-). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.45) وهي لدى مصرف الراجحي، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (29.08-) وهي لدى البنك الاسلامي الأردني.

3- معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (FINCF)

جدول (3): الإحصاء الوصفي للمعدل التغير في صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية للفترة (2006-2015).

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
بيت التمويل الكويتي	-1.46	1.07	-5.08	2.13
البنك الاسلامي الأردني	0.48	3.25	-0.86	1.30
مصرف الراجحي	0.62	5.00	-0.36	1.74
مصرف قطر الإسلامي	0.35	6.70	-7.75	4.02
جميع البنوك	-0.002	6.70	-7.75	2.56

يعرض الجدول (3) وصفاً لمعدل التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في المصارف عينة الدراسة (0.002-)، وبانحراف معياري (2.56)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في مصرف الراجحي (0.62)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في بيت التمويل الكويتي (1.46-). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (6.70) وهي لدى مصرف قطر الإسلامي، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.75-) وهي لدى مصرف قطر الإسلامي أيضاً.

ب- المتغيرات التابعة، وتتضمن

1- كفاءة التكاليف (اجمالي المصاريف/إجمالي الايرادات) (EXP/REV)

جدول (4): الإحصاء الوصفي لكفاءة التكاليف (اجمالي المصارف/إجمالي الإيرادات) للفترة (2006-2015).

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
بيت التمويل الكويتي	0.66	1.05	0.31	0.24

البنك الاسلامي الأردني	0.49	0.58	0.44	0.05
مصرف الراجحي	0.41	0.50	0.23	0.08
مصرف قطر الإسلامي	0.21	0.32	0.03	0.11
جميع البنوك	0.45	1.05	0.03	0.21

يعرض الجدول (4) وصفاً لإجمالي المصاريف إلى إجمالي الايرادات خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في المصارف عينة الدراسة (0.45)، وبانحراف معياري (0.21)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في بيت التمويل الكويتي (0.66)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في مصرف قطر الإسلامي (0.21). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.05) وهي لدى بيت التمويل الكويتي، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.03) وهي لدى مصرف قطر الإسلامي.

ملاحظة: نقصان هذه النسبة مؤشر لزيادة كفاءة التكاليف.

2- كفاءة الأرباح (معدل العائد على الأصول) (ROA)

جدول (5): الإحصاء الوصفي لكفاءة الأرباح (معدل العائد على الأصول) للفترة (2006-2015).

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
بيت التمويل الكويتي	0.01	0.04	0.003	0.01
البنك الاسلامي الأردني	0.01	0.02	0.01	0.003
مصرف الراجحي	0.04	0.07	0.02	0.01
مصرف قطر الإسلامي	0.06	0.22	0.01	0.06
جميع البنوك	0.03	0.22	0.003	0.04

يعرض الجدول (5) وصفاً لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في المصارف عينة الدراسة (0.03)، وبانحراف معياري (0.04)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في مصرف قطر الإسلامي (0.06)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في كل من بيت التمويل الكويتي والبنك الإسلامي الأردني (0.01). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.22) وهي لدى مصرف قطر الإسلامي، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.003) وهي لدى بيت التمويل الكويتي.

المطلب الثاني: اختبار ملائمة النموذج:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بكل من (بيت التمويل الكويتي، ومصرف الراجحي، والبنك الإسلامي الأردني، ومصرف قطر الإسلامي)، وللفترة (2006 –2015)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

اختبار الارتباط الخطي المتعدد :Multicollinearity Tests

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (6): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة.

المتغير	OCF	INVCF	FINCF	SIZE
OCF	1.000			
INVCF	0.063	1.000		
FINCF	0.119	0.159	1.000	
SIZE	0.141	0.046	0.190	1.000

* دال عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة تتراوح بين 0.046 و0.190، وعليه يمكن القول بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة (STATIONARY TEST)

ويشير استقرار السلاسل الزمنية الى ثبات كل متوسط وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغاير Covariance بين فترتين زمنيتين معتمد فقط على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الزمن الحقيقي الذي يتم فيه قياس التغاير، ويتم تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Root وذلك للتأكد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وقد تم إجراء اختبار ((Levin-Lin- Chu (LLC) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة (Unit root) ولملائمته للبيانات المقطعية المرتبطة بالزمن panel data، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث أن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيم مرتفعة لـ(R^2,F,t) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية.

وتكون قاعدة القرار لاختبار (LLC) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (7): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

المتغير	القيمة المحتسبة عند المستوى	الاحتمالية P- Value	النتيجة
OCF	-9.544	0.000	ساكن عند المستوى
INVCF	-4.097	0.000	ساكن عند المستوى
FINCF	-5.037	0.000	ساكن عند المستوى
SIZE	-2.904	0.002	ساكن عند المستوى

يشير الجدول (7) الى نتائج اختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار Levin-Lin-Chu (LLC). ومنه يتضح ان بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بجميع متغيرات نموذج الدراسة كانت مستقرة مع مرور الزمن عند المستوى، لان القيم الاحتمالية (P- Value) للمتغيرات المذكورة لم تتجاوز مستوى 5%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون هذه السلاسل الزمنية مستقرة.

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن – واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين[104]، وعندها يتم اللجوء لاختبار آخر، حيث تم اجراء اختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية للبنك الواحد)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الإختبار (Q-stat)، بمستوى معنوية (Prob.) أقل من 0.05، والجدول(15) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001**). Introduction to Linear Regression Analysis**, 104-3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.

جدول (8) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	المتغير التابع	قيمة D-W المحسوبة	Dl	Du	النتيجة	اختبار q-stat	Prob.	النتيجة
H01	المصاريف/الايرادات	1.392	1.271	1.652	يوجد ارتباط ذاتي	8.070	0.427	لا يوجد ارتباط ذاتي
	العائد على الاصول	0.963	1.393	1.514	يوجد ارتباط ذاتي	0.476	1.000	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-1	المصاريف/الايرادات	1.377	1.393	1.514	يوجد ارتباط ذاتي	12.078	0.148	لا يوجد ارتباط ذاتي
	العائد على الاصول	0.826	1.393	1.514	يوجد ارتباط ذاتي	0.676	1.000	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-2	المصاريف/الايرادات	1.299	1.333	1.580	يوجد ارتباط ذاتي	12.915	0.115	لا يوجد ارتباط ذاتي
	العائد على الاصول	0.971	1.393	1.514	يوجد ارتباط ذاتي	0.868	0.999	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-3	المصاريف/الايرادات	1.059	1.393	1.514	يوجد ارتباط ذاتي	13.731	0.052	لا يوجد ارتباط ذاتي
	العائد على الاصول	1.922	1.333	1.580	لا يوجد ارتباط ذاتي	1.687	0.989	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ من الجدول (8) أنه لا يمكن الجزم بوجود ظاهرة الارتباط الذاتي، عند جميع الفرضيات حيث لم يثبت في كلا الاختبارين وجود الظاهرة. ولهذا يمكن القول بخلو البيانات من ظاهرة الارتباط الذاتي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات:

تتمثل عينة الدراسة من البيانات المالية السنوية الخاصة بمجموعة من المصارف الاسلامية العربية، وهي (بيت التمويل الكويتي، ومصرف الراجحي، والبنك الإسلامي الأردني، ومصرف قطر الإسلامي)، وذلك للفترة (2006–2015). وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه المصارف للفترة المذكورة وبشكل سنوي، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ولذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبطريقة Panel EGLS (Cross-section weights). وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، وسنعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات. حيث تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية.

جدول (9): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H01.

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع كفاءة التكاليف المصاريف/الايرادات	المتغير التابع كفاءة الأرباح العائد على الاصول
OCF	معامل الانحدار	0.006	-0.001
	قيمة t المحسوبة	*5.041*	*-2.748*
	مستوى الدلالة .Sig	*0.000**	*0.010**
INVCF	معامل الانحدار	-0.001	0.0003
	قيمة t المحسوبة	*-0.170*	*0.816*
	مستوى الدلالة .Sig	*0.866*	*0.421*

FINCF	معامل الانحدار	-0.012	-0.002
	قيمة t المحسوبة	*-1.397*	*-1.018*
	مستوى الدلالة .Sig	*0.173*	*0.317*
معامل التحديد R^2		0.552	0.513
قيمة F المحسوبة		8.930	8.157
Sig. F*		0.000	0.000
D-W		1.392	0.963

*دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05

كفاءة التكاليف: تشير نتائج الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.552)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (55.2%) من التباين في (كفاءة التكاليف)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (8.930) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤0.05). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية OCF) قد بلغت (0.006) وأن قيمة t عنده هي (5.041)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. كما تبين أن قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية INVCF) قد بلغت (-0.001) وأن قيمة t عنده هي (-0.170)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.866)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكانت قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية FINCF) قد بلغت (-0.012) وأن قيمة t عنده هي (-1.397)، وبمستوى دلالة (Sig=0.173)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة التكاليف"

كفاءة الأرباح: تشير نتائج الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.513)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (51.3%) من التباين في (كفاءة الأرباح)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (8.157) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤0.05). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية OCF) قد بلغت (-0.001) وأن قيمة t عنده هي (-2.748)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.010)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. كما تبين أن قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية INVCF) قد بلغت (0.0003) وأن قيمة t عنده هي (0.816)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.421)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكانت قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية FINCF) قد بلغت (-0.002) وأن قيمة t عنده هي (-1.018)، وبمستوى دلالة (Sig=0.317)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة الأرباح".

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية في كفاءة المصارف الإسلامية.

جدول (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى H01-1.

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع كفاءة التكاليف المصاريف/الايرادات	المتغير التابع كفاءة الأرباح العائد على الاصول
OCF	معامل الانحدار	0.006	-0.001
	قيمة t المحسوبة	*3.781*	*-3.588*
	مستوى الدلالة Sig.	*0.001**	*0.001**
معامل التحديد R^2		0.495	0.512
قيمة F المحسوبة		15.198	17.322
Sig. F*		0.000	0.000
D-W		1.377	0.826

*دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05

كفاءة التكاليف: تشير نتائج الجدول (10) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.495)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (49.5%) من التباين في (كفاءة التكاليف)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (15.198) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤0.05). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية OCF) قد بلغت (0.006) وأن قيمة t عنده هي (3.781)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.001)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة التكاليف"

كفاءة الأرباح: تشير نتائج الجدول (17) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.512)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (51.2%) من التباين في (كفاءة الأرباح)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (17.322) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤0.05). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية OCF) قد بلغت (-0.001) وأن قيمة t عنده هي (-3.588)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.001)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة الأرباح".

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية في كفاءة المصارف الإسلامية.

جدول (11): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية H01-2.

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع كفاءة التكاليف المصاريف/الايرادات	المتغير التابع كفاءة الأرباح العائد على الاصول
INVCF	معامل الانحدار	0.003	0.0001
	قيمة t المحسوبة	*3.167*	*2.042*
	مستوى الدلالة Sig.	*0.004**	*0.049**
معامل التحديد R^2		0.262	0.197
قيمة F المحسوبة		5.493	4.054
Sig. F*		0.009	0.027
D-W		1.299	0.971

*دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05

كفاءة التكاليف: تشير نتائج الجدول (11) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.262)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (26.2%) من التباين في (كفاءة التكاليف)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (5.493) عند مستوى ثقة (Sig = 0.009) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤0.05). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية INVCF) قد بلغت (0.003) وأن قيمة t عنده هي (3.167)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.004)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة الاستثمارية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة التكاليف"

كفاءة الأرباح: تشير نتائج الجدول (18) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.197)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (19.7%) من التباين في (كفاءة الأرباح)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (4.054) عند مستوى ثقة (Sig = 0.027) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤0.05). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية INVCF) قد بلغت (0.0001) وأن قيمة t عنده هي (2.042)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.049)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة الاستثمارية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة الأرباح".

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية.

جدول (12): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H01-3.

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع كفاءة التكاليف المصاريف/الايرادات	المتغير التابع كفاءة الأرباح العائد على الاصول
FINCF	معامل الانحدار	-0.010	-0.003
	قيمة t المحسوبة	*-2.141*	*-2.226*
	مستوى الدلالة .Sig	*0.040**	*0.033*
معامل التحديد R^2		0.231	0.409
قيمة F المحسوبة		4.658	11.367
Sig. F*		0.017	0.000
D-W		1.059	1.922

*دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05

كفاءة التكاليف: تشير نتائج الجدول (12) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.231)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (23.1%) من التباين في (كفاءة التكاليف)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (4.658) عند مستوى ثقة (Sig = 0.017) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤0.05). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية FINCF) قد بلغت (-0.010) وأن قيمة t عنده هي (-2.141)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.040)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝≤ 0.05) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة التكاليف"

كفاءة الأرباح: تشير نتائج الجدول (12) أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.409)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (40.9%) من التباين في (كفاءة الأرباح)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (11.367) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (معدل التغير في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية FINCF) قد بلغت (0.003-) وأن قيمة t عنده هي (2.226-)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.033)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية لكل من الانشطة التمويلية في كفاءة المصارف الإسلامية والمقاسة بكفاءة الأرباح"

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بالاعتماد على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تمايزت المصارف المبحوثة فيما بينها من حيث قدرتها على تحقيق صافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية موجب، كما تباينت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في المصرف الواحد خلال فترة الدراسة (2006-201). وقد امتاز مصرف الراجحي بتحقيق تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية موجبة، وبأقل تذبذب خلال الفترة. ويمكن تفسير ذلك باختلاف الأنشطة والعمليات داخل المصارف، كما قد يختلف باختلاف الخدمات المصرفية المقدمة، والسياسات المحاسبية المتبعة والتي تؤثر على تقييم الأصول المالية ومصاريف الاهتلاك.

2- تبين ان المقياس العام لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالباً في المصارف المبحوثة خلال الفترة (2006-2015)، بالرغم أن المتوسط العام عند كل مصرف كان موجباً باستثناء البنك الإسلامي الأردني الذي أظهر متوسطاً سالباً، وهذا بسبب قيمة متوسط صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في البنك الإسلامي كان عالياً نسبياً مقارنةً مع بقية المصارف، مما جعل المتوسط العام يبدو سالباً. ومن جهة أخرى، فقد أظهر مصرف قطر الإسلامي تدفقاً موجباً، وبأقل تذبذب خلال الفترة. وقد يفسر هذا الاختلاف بين المصارف عينة الدراسة باختلاف الفرص الاستثمارية المتاحة للمصارف، والنمو في الأصول الرأسمالية.

3- ظهر المتوسط العام لصافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية بقيمة سالبة وقريبة من الصفر، كما ظهر المتوسط السالب لدى بيت التمويل الكويتي فقط، وبشكل عام أظهر متوسط التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في المصرف الواحد خلال الفترة (2006-2015) استقرارا ملحوظاً، باستثناء مصرف قطر الإسلامي، الذي أظهر متوسطاً موجباً وبتذبذب عالي نسبياً. وقد يفسر ذلك باختلاف السياسيات المتبعة في المصارف عينة الدراسة في تمويل أصولها وعملياتها على المصادر الخارجية.

4- اقترب المتوسط العام لكفاءة التكاليف (إجمالي المصارف إلى إجمالي الايرادات) من نسبة 50%، مع وجود زيادة في بيت التمويل الكويتي (66%)، وانخفاض في مصرف قطر الاسلامي (21%). كما تبين أن بيت التمويل الكويتي كان الأكثر تذبذباً في كفاءة التكاليف. وهذا مؤشر على تقارب نسبي بين المصارف المبحوثة خلال الفترة (2006-2015)، أي أن المصارف تسعى إلى ترشيد المصاريف مع زيادة حجم الايرادات.

5- تقاربت المصارف عينة الدراسة بشكل ملحوظ في كفاءة تحقيق الأرباح (العائد على الأصول)، كما تقارب النسبة في المصرف الواحد خلال الفترة (2006-2015)، وهذا مؤشر على تقارب في المصارف في استغلال الموارد المالية والمادية المتاحة في توليد الأرباح خلال السنة.

6- توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) على كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح، كما أظهرت أن الأثر المعنوي الأبرز كان لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا ما يؤكد أهمية الأنشطة التشغيلية التي تمثل النشاط الأساسي للمصارف.

ثانياً: التوصيات:

بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- على المصارف الإسلامية الأخذ بعين الاعتبار أهمية الكفاءة على مستوى التكلفة والربح لما لها من أثر قوي على قيمة المصرف وقدرته على المنافسة والاستمرار والنمو.

2- الموازنة بين الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، وذلك لتوفير النقد اللازم، بالوقت المناسب، وعدم زيادة الأنشطة الاستثمارية على حساب عدم القدرة على الوفاء بالالتزمات المترتبة على المصرف من جراء أنشطتها التمويلية.

3- على المصارف الاسلامية التي تحقق صافي تدفقات نقدية تشغيلية سالبة، أن تقوم بتحديد الأسباب التي تعيق عملية توليد النقد من الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالنشاط الأساسي للمصرف، لتفادي الوقوع بنقص السيولة في المستقبل، وتجنب العسر المالي.

4- البحث عن فرص استثمارية جديدة، والمزج بين الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وذلك لضمان التدفق النقدي المستمر من العمليات الاستثمارية.

5- التركيز على الأنشطة التشغيلية في المصارف، وربط التدفقات النقدية المتعلقة بهذه الأنشطة بالالتزامات المترتبة على المصرف بهدف تجنيب المصرف المخاطر الائتمانية، ولضمان كفاءة استغلال مصادر التمويل المتاحة.

6- اتباع سياسات توزيع أرباح مرنة، وعدم الالتزام بسياسة توزيع واحدة لا تتأثر بنمو نشاط المصرف، وذلك من خلال ربط توزيعات الأرباح بزيادة الكفاءة التشغيلية للمصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص الاستثمارية المستقبلية المتاحة، ومدى حاجة المصرف للنقد لاستغلال تلك الفرص.

7- المقارنة الدورية للنمو الحاصل في أصول المصرف والموارد المتاحة وقدرته على تحقيق النقد من الأنشطة التشغيلية، وذلك لتقييم قدرة المصرف في استغلال الموارد المتاحة لدعم الأنشطة التشغيلية في المصرف.

8- دراسة التغير في صافي الأرباح السنوية مقارنة بالتغير في التدفقات النقدية التشغيلية والناتجة من النشاط المصرفي الأساسي، وذلك لتقييم قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من النشاط الأساسي، وبالتالي قدرته على منافسة المصارف الأخرى.

9- اتباع السياسات المناسبة ورسم الخطط المستقبلية اللازمة لربط قدرة المصرف على تحقيق النقد مع زيادة عملياته ونمو حصته السوقية، وزيادة حجمه. وذلك لمعرفة فيما إذا كانت الزيادة والنمو الحاصلين يمثلان عمليات تشغيلية واستثمارية وتمويلية تنعكس على المصرف وتزيد من قدرته على المنافسة، وتجنبه المخاطر التشغيلية والاستثمارية والائتمانية، وبالتالي الوصول إلى الكفاءة في المصارف الإسلامية.

فهرس المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

المراجع باللغة العربية:

1. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (1968م). المغني، دط، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على(1414هـ). لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
3. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (د.ت). البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، دار الكتاب الاسلامي، بيروت، لبنان.
4. أحمد، عبد الناصر شحدة السيد(2008م). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم الإدارية والمالية.

5. البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله(1422هـ). صحيح البخاري، ط1، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.
6. البكري، أبو بكر بن محمد شطا الدمياطي(1997م). إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع والنشر.
7. بو رقبة، شوقي محمد(2014م). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. جربوع وحلس، يوسف وسالم(2001م). المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، ط1، د ن.
9. جعدي، شريفة(2014م). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قصدي مرباح – ورقلة.
10. الجنابي، هيل عجمي جميل(2009م). النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمويه(1990م). المستدرك على الصحيحين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
12. حماد، طارق عبدالعال(2006م). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية، دط، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
13. حمزة، بن خليفة(2013م). دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
14. حمندي، قاسم ناجي(2008م). أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
15. حميدي، كرار سليم عبدالزهر(2014م). أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7.
16. خمقاني، ياسمينة (2014م). قياس الكفاءة المصرفية باستخدم نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية (2007-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – وقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
17. دحدوح، حسين أحمد(2008م). دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2.
18. الدهراوي وهلال، كمال الدين وعبدالله(1999م). المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، دط، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
19. دهمش، نعيم حسني(1996م). قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، دط، مطبعة النور، عمان، الأردن.
20. الرازي، زين العابدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر(1999م). مختار الصحاح، ط5، المجلد الأول، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
21. ربى، محمد الزين خاف(2001م). تقنيات المحاسبة (الجزء الأول)، ترجمة جمال خلفة، ط1، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، الجزائر.
22. سعد، ابتسام(2009م). تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
23. السعيد، صالح(2012م). الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانيات المتاحة للمؤسسة الانتاجية: بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعتم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد12، الجزائر.

24. شابرا، محمد عمر(2005م). مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ط2، دار الفكر، دمشق-عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
25. الشامي، أحمد مصطفى(1994م). جدوى الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات وعلاقتها بالارباح والمقاييس التقليدية للتدفقات النقدية، مجلة آفاق جديدة، العدد الثاني.
26. شحاته، حسين حسين(1992م). أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية، مؤتمر قضية الإنتاج في مصر (14-16) أبريل.
27. الشريف، بدر مصطفى محمود(2015م). نحو بناء أنموذج مقترح لقياس الكفاءة في المصارف الإسلامية الأردنية للفترة 2001 - 2013، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
28. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار(1995م). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
29. شنوني، نور الدين(2005م). تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر.
30. شياد، فيصل(2014م). العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الإسلامية نموذج غير معلمي، مجلة الاداري، معهد الإدارة العامة، العدد 138.
31. الشيرازي، عباس مهدي(1990م). نظرية المحاسبة، ط1، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
32. الشيرازي، محمد صبري(1990م). نظرية المحاسبة، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
33. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(1379م). فتح البارئ شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
34. العطعوط والظاهر، سامح مؤيد ومفيد (2010م). أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للأسهم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد21.
35. عليان، ابراهيم خليل(2014م). في المفاهيم الاستثمار، التمويل التقليدي، التمويل الإسلامي، مؤتمر بيت المقدس الخامس.
36. عمر، أحمد مختار عبد الحميد(2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، المجلد الثالث، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
37. الغرناطي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري(1994م). التاج والإكليل لمختصر خليل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
38. غيث، مجدي علي محمد(2010م). حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، إسلامية المعرفة، بيروت، لبنان، المجلد 16، العدد 62.
39. الفارس ومنصور، جاسم وأحمد ابراهيم(2010م). الكفاءة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 98.
40. القريشي، مدحت كاظم(2009م). دراسات الجدوى الاقتصادية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
41. قلعاوي، غسان(1998م). المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا وكيف؟، ط1، دار المكتبي، دمشق، سوريا.
42. مزهودة، عبد المليك(2001م). الأداء بين الكفاءة والفاعلية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خضير بسكرة، العدد1، الجزائر.
43. المصري، أحمد محمد(2004م). الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
44. مطر، محمد(2016م). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والأئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

45. معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ- ديسمبر 2015م، دار الميمان للنشر والتوزيع.
46. المقرن، خالد(2009م). الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، ط2، مطابع الحميضي، الرياض، المملكة العربية السعودية
47. نعمان، فكري(1985م). النظرية الاقتصادية في الإسلام، دط، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
48. النيسابوري، مسلم بن الحجاج (د ن). صحيح مسلم، دط، دار إحياء الثرات العربي، بيروت، لبنان.
49. الهباش، محمد يوسف(2006م). استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، قسم المحاسبة والتمويل.
50. الهيتي، عبدالرزاق رحيم جدي(1998م). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
51. يسري، عبدالرحمن (2001م). قضايا اقتصادية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Alexander and Archer, David and Simon (2001). International Accounting Standard.
2. Chotkunakitti, Porntip (2005). Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flow of thai Listed Companies, in partial fulfillment of the degree of Doctor of Business Administration, Southern Cross University, Australia.
3. Garrison, ary and Noreen, Eric (2006). Managerial Accounting, 11 editions, New York.
4. Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001). Introduction to Linear Regression Analysis, 3rd Edition, John Wiley & Sons, New York.
5. Nasir, Ali and Abdullah, Shamsul. (2004). Information Provided by Cash Flow Measures in Determining Firms Performance: Malaysian Evidence, American Jounal of Applied Science, Volume 1 No 2.
6. Short, Danial and Welsch, Glenn (1990). Fundamentals of Financial Accounting, Texas,Irwin, 6 edition.

المواقع على شبكة الإنترنت:

1. http://arabic.arabianbusiness.com/business/banking/2008.
2. http://www.aazs.net/t26p18-topic
3. http://www.almanalmagazine.com
4. https://web.facebook.com/Almahero2/posts/284609631658279?_rdr
5. http://al-sabhany.com/index.php/2012-08-21-02-40-57.
6. http://iraqieconomists.net/ar/2012/12/22/
7. http://www.marocdroit.com/a6099.html.
8. http://arabic.arabianbusiness.com.
9. http://www.KFH.com.
10. http:// www.jordanislamicbank.com.
11. http:// www.alrajhibank.com.